بدأ بأربعة مؤسسين قبل عامين ونصف

١٦ دولة عربية أعضاء الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية

■ القاهرة ـ محمد حماد :

لم تعد قضايا الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية دربا من دروب الرفاهية بل أصبحت أمرا ملحاً خاصة أن الصناعة لن تنهض إلا بحماية حقوقها.

ومع دخول الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية عامه الثالث بات من الضرورى معرفة دورة فى حماية الاستثمارات خاصة الصناعة على مستوى العالم العربى لأنها أخذة فى النمو والتطور فضلا عن حاجتها الماسة للرعاية والحماية والتى غابت فى بعض الأقطار إلى جانب توحيد المفاهيم الخاصة بحقوق الملكية الفكرية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وحول دور الاتحاد فى حماية حقوق الملكية الفكرية كانت لنا هذه السطور مع الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية.

بصفتك رئيساً للإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية كيف تري دوره فى الفترة المقبلة ؟

هناك آمال عريضة على للاتحاد لأداء دوره الهام في إرساء قواعد تطبيقات الملكية الفكرية ووضعها موضع التنفيذ العملي ليخدم المصالح العربية بالدول الأعضاء محلياً وإقليمياً وكذا إحداث تكامل مع الدول العربية الأعضاء في إنشاء أول تجمع عربي يحافظ علي حقوق الملكية الفكرية من ناحية ويؤمن حقوق الملكية الفكرية الدولية المتعامل بها في المنطقة العربية،بما يسهم في خلق مناخ اقتصادى واجتماعى طموح لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة لمجتمعاتنا العربية .

كما أن للإتحاد دوره المحوري في نشر ثقافة الملكية الفكرية في الوطن العربي إذ أنه يشكل قاسماً مشتركاً للعديد من الأتحادات سواء الإنتاجية أو الخدمية خاصة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لاسيما بعد انضمامه إلي مجموعة الأتحادات النوعية العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكذا حصوله مؤخراً علي عضوية المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية WIBO

ما هو موقف الدول النامية فى مجال الملكية الفكرية فى ظل الاقتصاد العالمى؟

الأمر ليس بخاف أن الفكر هو المسئول عن تقدم البشرية ورقيها، وهذا ما دعا الفيلسوف الفرنسى الكبير "ديكارت" إلى اعتبار الفكر معبراً عن جوهر الإنسان ولذا كانت مقولته الشهيرة " أنا أفكر إذاً أنا موجود".

وبرزت أهمية الملكية الفكرية بصورة كبيرة بعد قيام الثورة الصناعية وما رافقها من ابتكارات واختراعات وتطور تكنولوجى ولعل السبب الرئيسى لظهور أول اتفاقية تعنى بحقوق الملكية الصناعية (اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة فى ٢٠ مارس ١٨٨٣) هى الثورة الصناعية،وما ترتب عليها من إحجام العديد من المخترعين عن عرض اختراعاتهم بعد اكتشافها خشية أن يتم نسخها وتقليدها فى غيبة وجود ضمانة فعالة لحمايتها ، وبناء عليه فقد اجتمعت الدول لإيجاد مخرج يشجع الباحثين على الاستمرار فى تقديم بالابتكارات والاختراعات إلى أن تم إبرام (اتفاقية باريس لحقوق الملكية الصناعية) وتضمنت هذه الاتفاقية العديد من الأحكام الخاصة بحقوق الملكية الصناعية (البراءات-العلامات ....) دون أن ترتب جزاءات على الدول التى لا تلتزم بهذه الأحكام.

وهو الحال فى الملكية الصناعية كان الوضع مشابها فى مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة،فبعد اختراع آلتى الطباعة والنسخ أصبح نسخ وتصوير الكتب ظاهرة بارزة لدقة النقل وسرعته،مما شكل خطراً على إبداعات المؤلفين لسهولة نسخ مؤلفاتهم مقارنة مع طرق النسخ التقليدية والتى كانت تتطلب من الناسخ أن يعيد كتابة المؤلف بخط يده،وبذلك لم تعد تستغرق عملية النسخ سوى دقائق فى بعض الحالات ، فكان لابد من إيجاد إطار دولى قانونى للحماية،ومن هنا جاءت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ١٨٨٦ صيغة باريس ١٩٧١واتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية(1967 (WIPO والتى تهدف إلى تشجيع وتنمية حماية حقوق الملكية الفكرية فى كل دول العالم الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (. (TRIPS

د. نادر رياض

د. أحمد جويلى

واهتمت الدول العربية مبكراً بمسائل الملكية الفكرية حتى إننا نجد بعضها ساهم فى الجهد الدولى لحماية الملكية الفكرية اعتباراً من القرن التاسع عشر وان عددا من الدول العربية كان من الدول الأساسية فى عضويتها لعدد من اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية.

ما هو موقف الدول العربية وسط هذه المنظومة؟

استجابة الدول العربية لحماية الملكية الفكرية تبدو عالية بالنظر لموجات التشريعات التي تظهر فيها،فإذا كانت الخمسينات قد شهدت موجة تشريع واسعة في غالبية الدول العربية في حقل حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، فان الثمانينات والتسعينات شهدت موجة واسعة من التدابير التشريعية في حقل حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة،وشهد مطلع التسعينات إقرار قوانين عديدة أو تعديل القوانين القائمة لحماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات.

من هنا كانت دعوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بضرورة حماية الملكية الفكرية تنفيذا للمقاصد والمعاني التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لذا كان لابد من وجود كيان قوي في إطار الاتحادات العربية النوعية المتخصصة يساعد علي الحفاظ علي الهوية العربية ويحافظ علي العقول والمبتكرات العربية من السطو.

من هنا تم تأسيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بالقرار رقم ١٢٩٢/د٨٢ومقره القاهرة وبمساندة قوية من الأستاذ الدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لأنة رجل اقتصاد من الطراز الأول ولدية دراية كاملة مترسمة فى كافة الدول العربية ليكون خط الدفاع الأول للمنتجين والمبدعين والمبتكرين والمفكرين من أبناء الوطن العربي وحماية لهم من التعدي علي إبداعاتهم أو المساس بابتكاراتهم حيث أن التكامل العربي الفكري والمتمثل في الاتحاد العربي بالملكية الفكرية والإسهام في تطوير منظومة حماية أصحاب الحقوق في الملكية الفكرية في توفير بيئة قانونية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادي والاستثمار في كافة الأقطار العربية.

ما هى إنجازات الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ تدشينه؟

على الرغم من أن الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية يعد في مرحلة التكوين إلا أنه حقق المزيد من النجاحات الملموسة في عديد من المجالات تحقيقا للأهداف الرئيسية للإتحاد والخاصة بنشر الوعي العام بحقوق حماية الملكية الفكرية والتنسيق في مجال تبادل المعلومات مع كافة المهتمين بالثقافة الفكرية وذلك من خلال المشاركة والمساهمة في برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجال الملكية الفكرية وكذا الندوات واللقاءات الدورية والمؤتمرات وورش العمل بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية. وأصدر الاتحاد العديد من الدراسات الاقتصادية والنشرات الدورية الخاصة بالملكية الفكرية منها كتيب عن حماية حقوق الملكية الفكرية ودراسة عن صناعة الأدوية العربية والملكية الفكرية متضمنة إلقاء الضوء على أوضاع الصناعة الدوائية على المستوى العالمي وكذلك إلقاء الضوء على أوضاع الصناعة الدوائية العربية ودراسة عن الزراعة العربية والملكية الفكرية الى جانب دراسة عن حق المؤلف وتشريعاته في الوطن العربي وأخرى عن العلامة التجارية وتشريعاتها في الوطن العربي ودراسة عن براءة الاختراع وتشريعاتها في الوطن العربي وكذلك دراسة عن التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ودراسة عن الطاقة والتنمية والملكية الفكرية.

كما تم إنشاء موقع للاتحاد على الإنترنت www.afpipr.net وتم تزويده بأحدث المعلومات الخاصة بالملكية الفكرية.

فى مجال توسيع قاعدة العضوية بالاتحاد ما هى آخر الأرقام؟

بلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية حوالى ٨٢٠ عضوا من ١٦قطرا عربيا حتى ابريل ٢٠٠٨ منهم ٦٧٧ من جمهورية مصر العربية ١٤٣عضوا من باقى الدول العربية حيث بدء تأسيس الاتحاد بحوالى ٥٠ عضوا من أربعة أقطار عربية؛كما يستهدف الاتحاد العمل جاهدا على فتح فرعين إقليميين للاتحاد في كل من دولة قطر والجماهيرية العربية الليبية حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

ماذا عن مساهمات الاتحاد فى طرح حلول عملية لمواجهة أزمة الطاقة ؟

واقع الأمر أن العالم يشهد نهضة صناعية متنامية أدت لتصاعد معدلات الطلب على استخدامات الطاقة المتولدة عن البترول والغاز الطبيعى والفحم بما ينذر بفقدان السيطرة على التحكم فيها بمعرفة الدول الكبرى لذلك قاد الاتحاد المبادرة فى تنظيم المؤتمر الموسع الرابع للاتحادات العربية النوعية المتخصصة حول الطاقة الآمنة والأمن الغذائى العربى تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الدكتور أحمد جويلى خاصة وان العالم يتجه حالياً لفرض ضرائب توجه حصيلتها لصندوق دولى تفرض على عمليات توليد الطاقة المسببة للانبعاث الحرارى ستفرض على الدول بدون استثناء ليمتد أثرها على الأفراد والمنشآت مما سيزيد من أسعار الطاقة ذات الانبعاث الحرارى من آلات الاحتراق الداخلى.

هذا الأمر يؤدى بالتأكيد لزيادة الإقبال على استخدامات توليد الطاقة اعتماداً على ما اتفق على تسميته بالطاقة النظيفة والمتجددة المتولدة عن طريق الرياح-مساقط المياه-الطاقة الشمسية بالإضافة إلى الطاقة النووية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة التحوط لمعالجة النفايات النووية المتخلفة عنها علاجاً آمناً ومستديماً.

هل هناك تفاؤل لديكم بتكامل اقتصادى عربي أم لا؟

لغة التكتل الاقتصادي والتكامل أكد عليها واقع التقدم فى الدول الصناعية الكبرى من أجل تحقيق المزيد من النمو والانتعاش ومن أجل توفير أفضل الظروف اللازمة للتقدم التكنولوجي ولإعطاء الصناعة دفعة قوية إلى الأمام،وهى دروس للأسف لم يدركها حتى الآن عالم الدول النامية وخاصة العربية التي تعيش في إطار عام من الانقسام وعدم الاتفاق حتى على مستوى المجموعات الجغرافية التي تملك كل مقومات التجمع والتكتل وتلك كل ضروراته واحتياجاته.

وعلى الرغم من ضياع أكثر من ٤٠ عاماً على مولد فكرة التجمع العربي إلا أن ما مضى يندرج تحت بند التاريخ ، ويجب أن نعيش الحاضر ونأمل فى المستقبل خاصة وان السنوات الأخيرة قد شهدت بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربي وللتعامل مع العالم بأوضاعه الجديدة وتناقضاتها والتي يتضح جانباً من أبعادها من الواقع القائل أنه على الرغم من أن عالم اليوم يعيش تحت مسمى تحرير التجارة أو العالم في ظل اقتصاديات السوق "... إن أجزاء العالم المختلفة اتجهت إلى خلق تجمعات أو تكتلات كبيرة من منطلق مصالح مشتركة تربط بين شعوب كل من هذه التجمعات ومن المتناقضات التي نلمسها أيضاً أن الكثير من الوحدات التي تدخل فى هذه التكتلات قد تختلف عن بعضها لغةً أو ديناً أو ثقافة إلا أنها فى نهاية الأمر ترى أن طريق الخلاص لها يتمثل فى الترابط الاقتصادي وإذا كان هذا هو موقف تلك التكتلات سواء فى أمريكا أو في أوروبا أو في أسيا أو في أفريقيا فما بالنا بعالم عربي لا نحتاج إلى تعديد عناصر ترابطه ووحدته عالم عربي يقبض بيديه على العصا السحرية التي يمكن أن تعطيه غلبة مطلقة فى عالم الصراعات .. هذه العصا تتمثل فى توافر رأس المال والثروة البشرية ناهيك عن العناصر الأخرى للقوة الاقتصادية.

م	الدولة	العدد
١	جمهورية مصر العربية	٦٧٧
٢	المملكة الأردنية الهاشمية	٢٨
٣	جمهورية الجزائر	١٢
٤	مملكة البحرين	٤
٥	المملكة العربية السعودية	٢١
٦	جمهورية السودان	٦
٧	جمهورية العراق	٣٤
٨	دولة الكويت	١٢
٩	جمهورية اليمن	٢
١٠	الجمهورية العربية السورية	١٠
١١	سلطنة عمان	١
١٢	دولة فلسطين	٢
١٣	دولة قطر	٣
١٤	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية	٤
١٥	جمهورية تونس	٢
١٦	جمهورية لبنان	٢
إجمالي الأعضاء		٨٢٠

جدول يحصى أعضاء الاتحاد والدول العربية المشاركة فى تأسيسيه